

# الجريدة الرسمية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٥١)

يوم الاثنين ٢٠ رمضان سنة ١٢٣٨ - ٧ يونيو سنة ١٩٢٠ (السنة التسعون)

نادى تقرر أن الطرد أو الحزمة أو البالة غير موبوءة فان ثمن الفرش التي أخذت بصفة عينة لفحصها يكتفى ولو جيادفع لأصحابها حسب السعر المعلن عنه في الجرائد.

٤ - يسوغ لوزير الداخلية بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر قراراً بما يأتى :

(أ) منع جاب أي فرش حلقة من أي بلد مين إذا اتضحت بواسطته خص الفرش المجلوبة من ذلك البلد خصاً بكتريولوجيا أو بآية واسطة أخرى أن شهادات التطهير المرسلة مع الفرش لا تضمن ضماناً كافياً عدم وجود جرائم المرض فيها ؟

(ب) إعفاء بعض أنواع الفرش من شهادة التطهير ؟

(ج) التوسع في تطبيق أحكام هذا القانون على بعض أنواع أخرى من الفرش المستعملة للتربين أو لأغراض طبية أو جراحية .

٥ - على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويدمرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برأى عايدين في ١١ رمضان سنة ١٢٣٨ (٢٩ مايو سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية  
وزير المالية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
محمود نفرى محمد توفيق نسيم

مرسوم

بيان تحويلة جسر النيل التي أنشئت في سنة ١٩١٦  
بناحية العطف بمكر رشيد بمديرية البحيرة

بنحن سلطان مصر  
بناء على معارضة علينا وزير الداخلية ، وموافقة مجلس الوزراء ،  
رسنابا هوات :

مادة ١ - يعتبر من المانع العمومي العمل الآتي بيانه بعد حسب الموضع على الرسم الملحق برسومنا هذا وهو : تحويلة جسر النيل التي أنشئت في سنة ١٩١٦ بناحية العطف بمكر رشيد بمديرية البحيرة وكذا الأرض الداخلية في العمل المذكور ومساحتها ثمانية عشر قيراطاً وثلاثة أمتار لهم بناحية العطف بمكر رشيد بمديرية البحيرة وهي المبنية باللون الأصفر على الرسم المشار إليه والمدونة بالكتشاف الملحق بهذا المرسوم .

إرادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

ملخص

قانون نمرة ٢١ لسنة ١٩٢٠ بيان جاب

فرض الحلاوة إلى النشر المصري .

مرسوم بشأن تحويلة جسر النيل التي أنشئت في سنة ١٩١٦ بناحية العطف بمكر رشيد

بناحية العطف بمكر رشيد بمديرية البحيرة .

قانون نمرة ٢١ لسنة ١٩٢٠

بيان بمحظ فرش الحلقة إلى القطر المصري

بنحن سلطان مصر

بناء على معارضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة مجلس الوزراء ،

رسنابا هوات :

مادة ١ - منع جلب فرش الحلقة إلى القطر المصري مالم تكن مصحوبة بشهادة من الإدارة المختصة في الجهة التي صنعت فيها هذه الفرش يذكر بها أن الشعر أو الحرير اللذين استعملوا في صنعها قد طهروا تطهيراً يعتبر كائناً لإزالته ما بها من جرائم الجرائم الخبيثة .

والفرش التي لا تصحب بهذه الشهادة يجوز لأرباب الشأن إعادتها إلى الخارج في مدة شهر تمنحها مصلحة الجمارك لشخص الذي استحضرها . وتبتدئ هذه المدة إما من تاريخ الإشعار من الجمارك بوصولها وإما من بعد التحقق من محتويات طرودها إذا كانت قد استحضرت بصفة طرود بورصة . فإذا انقضت هذه المدة تهدم الفرش ولا يكون لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأى تعويض عنها .

٢ - مع وجود الشهادة المخصوص عليها في المادة السابقة يسوغ دائماً للسلطة الصحية أن توقف تسلیم الفرش في الجرائد لأجل فحصها بكتريولوجيا .

ونقرير وجود جرائم المرض في أحدي الفرش يرجع للسلطة الصحية اعتبار كل الطرد أو الحزمة أو البالة الواردة ضمنها هذه الفرشة موبوءاً وإعدامها بالكلها ولا يمكن لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأى تعويض عنها .

يسوغ مع ذلك للسلطة الصحية أن تاذن بإعادة الطرد أو الحزمة أو البالة إلى الجهة الواردة منها في الخارج .